الباب الرابع
محاور التنمية

ويضم الموضوعات التالية :

- التنمية الريفية المستدامة
- التنمية الاقتصادية
- التنمية الاجتماعية
- التنمية السياسية
- التنمية العمرانية
- تحديات تنمية الريف المصرى

obeikandl.com

obeikandl.com

التنمية الريفية المستدامة

هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وتتطلب استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية وأهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد علىالموارد الطبيعية.

وأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في ظروف المعيشة للناس:

التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة

المياة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليمي والتصديري وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن الغذائي

المنزلي وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام الدائم والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

المأوى والخدمات: وتهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الدخل: وتهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة: وفي هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية،تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً

في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

١. تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
٢. تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
٣. تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
٤. وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.
٥. إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة

المعارف والمعلومات تعد بالطبع عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على

تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية.

التنمية الاقتصادية للريف المصري

أن نموذج النمو الحضري في مصر نموذج مختل بشكل خطير، فالريف المظلوم أقل نموا من الحضر، وحتي الحضر غير متوازن في مراحل نموه بين مختلف المناطق والأدهي من ذلك استراتيجيا، والمناطق المهمشة أصبحت تمثل خطراً علي مستقبل مصر السياسي لأنها أهملت كثيراً منذ ثورة١٩٥٢ خصوصاً في الشمالين الشرقي والغربي، وفي وسط وجنوب الصعيد ولا يمكن الاعتماد علي النموذج الحالي لمحافظات مصر في إحداث التنمية في الأجل الطويل، فالمحافظ سواء كان رجل قانون أو رجل أمن ليس هو من يمكنه تفعيل مشاريع التنمية،فهو مشغول بالأزمات اليومية وبتجميل المدينة، وبجباية التبرعات لذلك،وبالتنسيق بين مديري المديريات التابعة لوزارات مركزية لا سلطان له عليها لذلك يجب ألا نعول كثيراً علي جهد المحافظ أو علي مجلسه المحلي أو رجال أعمال المحافظة من راغبي الاستفادة قبل إفادة شعب المحافظة وحتي يتسني التغلب علي مشكلة قصور دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية، فمن الضروري أن تأتي برامج الحلول من المركز ثم يفرض التنفيذ علي باقي المحافظات ٠

وبعد التحقق من نجاح نتائجه وتوثيق كل خطوات تنفيذه والمشاكل والعقبات التي واجهت عملية التنفيذ والحلول المتخذة، وتكوين دليل عمل يعين فرق إدارة تنفيذ المشروع، يفرض تنفيذ المشروع علي كل المحافظات جبرياً في كافة المراكز والقري التابعة لها. ولابد أن يحقق هذا المشروع مجموعة من الأهداف الفرعية مثل: خلق فرص العمل سواء أثناء أو بعد تنفيذ المشروع وتحسين ظروف المعيشة وزيادة الدخل في الريف، وحفز سكان مناطق المشروع علي البدء في تنفيذ المشاريع الفردية أو الجماعية التعاونية التي تساعد علي اطلاق المبادرات وتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ولاختيار مناطق تنفيذ المشروع،هناك ثلاث مناطق ذات بعد استراتيجي هي مرسي مطروح، وشمال سيناء، ووسط وجنوب الصعيد وربما يتفهم الجميع الأهمية الاستراتيجية لتلك المناطق سواء أمنياً أو سياسياً أما اقتصادياً، فإن تنفيذ هذا المشروع القومي لابد أن يستند علي اختيار القري الأكثر فقراً، والأعلي في معدلات البطالة، والأقل نمواً، وتلك التي ترتفع فيها نسبة الأمية والتطرف الفكري والديني، وتلك التي تقع علي أطراف الوادي القديم، المتاخمة للصحراء الجهات التي ستقوم بالتخطيط للمشروع، فتضم وزارة التخطيط وأجهزتها ووزارات الانتاج من صناعة وزراعة،والوزارات الخدمية مثل الإسكان والري والكهرباء والنقل والاتصالات والصحة والتعليم والاستثمار حيث تقوم هذه الوزارات بوضع عناصر المشروع، يعاونها في ذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وجمعية رجال الأعمال وعن بعض المكاتب الاستشارية المتخصصة وتعمل كمجموعة عمل متكاملة تنتهي من صياغة مشروع نمطي خلال فترة وجيزة وتقوم وزارة التنمية المحلية بإدارة تنفيذ

المشروع بتكوين فرق عمل لـديها سـلطات كاملـة لحـل مشـاكل التنفيـذ إداريـاً وماليـاً، ويفضل أن تتكون غالبية تلك الفرق من الشباب المصري.

ويشمل المشروع مجموعة من العناصر المتكاملة مثل مشروعات تمهيد ورصف الطرق والمسالك الريفية والطرق البينية التي تساعد علي توسعة الأسواق المحليـة في الريف، وتطهير الترع وقنوات الري والصـرف لتحسـين نظـم الـري وتحقيـق الاستفادة القصوي من المياة، وتوفير المياه الصالحة للشـرب والصـرف الصـحي الابتدائي لتوفير بيئة معيشية أفضل، وتـوفير مصـدر للطاقـة الجديـدة والمتجـددة بالقري سواء لإنارة الطرق الرئيسة أو الفرعية بما في ذلك طاقة الرياح او الطاقـة الشمسية وصـيانتها دوريـاً، وانشـاء حاضـنات للمشـاريع الصـغيرة في مجـالات الزراعة والتصنيع الحرفي والتصنيع الزراعي، وتربية الماشية ورعايتها بيطرياً علي أراض مملوكة للدولة، وطرح بعـض المشـاريع الانتاجيـة التعاونيـة علـي شـباب الريف كمشروعات نقل الأفراد أو المنتجات،ومشروعات المخابز الآليـة،وتوزيع الوقود أو انابيـب البوتاجـاز ، ومشـروعات تسـويق الانتـاج الزراعـي، وإنشـاء مناطق تجميع محميـة للانتـاج الزراعي،ومسـتودعات جماعيـة لتخـزين المحاصـيل وصوامع صغيرة الحجم لتحمي الحبوب من الفقدان بما يزيد الانتاج المطـروح في الأسـواق، ومشـروعات لتـأجير الآلات الزراعيـة، ومجمعـات اسـتهلاكية، ومشروعات لتوفير الرعاية البيطرية، ومشروعات لتقديم الخدمات القانونية غـير ذلك يضاف إلي مـا سـبق تتـبني الحكومـة تنفيـذ مشـروعات للرعايـة الصـحية المتكاملة، وإنشاء مراكز لمحـو الاميـة للكبـار ومـدارس أساسـية في المنـاطق ذات الكثافة السكانية العاليـة، ومراكـز لتوزيـع التقـاوي والشـتلات ذات الانتاجيـة العالية زراعياً، ومراكز للشهر العقـاري ونقـاط للشـرطة وغيرهـا مـن خـدمات

شريطة أن تكون الحاجة اليها أساسية وليست شكلية ويتوقع أن تسهم في تمويل هذا المشروع القومي الريادي الي جانب الحكومة المصرية جمعيات المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي للتنمية ، ويمكن أيضاً طرح المشروع علي صناديق التمويل العربية مثل الصندوق السعودي والكويتي وأبوظبي والاقليمية كالصندوق العربي والبنك الاسلامي للتنمية،ومؤسسات التمويل الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي وصندوق الأوفيد(أوبك سابقاً) وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الدولي بعد توفير دراساته **وإليكم مقترحات خاصة بالمشاركة الاقتصادية:**

١- تسهيل الإجراءات وتيسير الضمانات وتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج.

٢- العمل على تخفيض أسعار الآلات والمعدات مع تسهيل الحصول عليها وتوفير المرافق العامة للمشروع.

٣- التدريب المستمر للعمالة وتنشيط وتفعيل دور الإدارة والعمل في مجال التخصص.

٤- استقرار الأسعار في السوق، والاعتماد علي المنتج المحلي.

٥- الإشراف الفني والتدريب المناسب للعمالة، توفير قنوات الاتصال بأصحاب المشاريع وجهات البحث.

٦- تيسير توفير منافذ لبيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الاقتصادية للشباب على مستوى المحافظات وذلك تحت إشراف الدولة.

٧- تيسير منافذ لبيع مستلزمات الإنتاج من قبل الدولة.

٨- تسهيل إجراءات الاقتراض من الصندوق الاجتماعي لعمل مشروعات تهم المواطنين.

التنمية الإجتماعية فى الريف المصرى

تعد المشاركة الشعبية ركيزة من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية بصفة عامة لما لها من أثر في إعادة التنظيم الاجتماعي والربط بين الفرد والمجتمع وتعميق ممارسة الديمقراطية وترسيخ الشعور بالانتماء إلي المجتمع الذي يعيش فيه والمشاركة قلما تكون متماثلة أو موزعة بالتساوي بين سكان المجتمع المحلي فبعض السكان لا يشاركون، أو قليلاً ما يشاركون في مشروعات وأنشطة المجتمع والبعض الآخر يشاركون بدرجة أكبر ونظراً لأهمية هذا التباين في مستوي مشاركة فئات المجتمع وتأثيره علي طبيعة البناء الاجتماعي المحلي،وعلي تنظيم المجتمع وتحديد أهدافه ووضع أولويات لهذه الحاجات، ولتأثير هذا التباين علي سياسات وبرامج ومشروعات التنمية المحلية فإنه يصبح من الضروري البحث عن تفسيرات لهذا التباين وعلي ذلك فعمليات التنمية الريفية ترتبط بدرجة مشاركة سكان الريف اجتماعياً وسياسياً واقتصاديا في جميع البرامج التي يتم التخطيط لها أو تنفيذها أو تقويمها أو كل ذلك وهذه المشاركة بأنواعها تفتقد للتسجيل في المجتمع الريفى والتي يجب اكتشافها وتدوينها، والتعرف على المتغيرات المؤثرة على كل من المشاركة الاجتماعية الرسمية وغيرالرسمية، ودراسة الفروق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين القرى، والتعرف على الفروق بين أنماط القرى المدروسة فيما يتصل بالأبعاد الرئيسية والفرعية لكل من التنشئة والثقافة والمشاركة السياسية والمشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ودراسة المسار لتحديد المتغيرات الفعالة والمؤثرة على التنشئة والثقافة وكذلك المشاركة السياسية، ودراسة المسار لتحديد المتغيرات الفعالة والمؤثرة على

المشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، والتعرف على أسباب عدم المشاركة السياسية وأسباب عدم المشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية من وجهة نظر المبحوثين ومقترحاتهم للتغلب على هذه الأسباب، والتوصل إلى عدد من المقترحات بشأن تدعيم عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية،ومحاولة البحث عن أدوار المشاركة الشعبية بجوانبها المتعددة في عمليات التنمية وتوجد بعض الاقتراحات التى أوصت بها دراسة متخصصة فى هذا المجال ومنها مقترحات خاصة بالمشاركة الاجتماعية غير الرسمية:

١- يجب العمل على تسهيل الإجراءات لتسهيل عملية التبرع من أهالي القرية للمساعدة على تنفيذ المشروعات التنموية في المجالات المختلفة.
٢- يجب العمل على التنسيق بين القيادات والأهالي لزيادة الوعي لدي الأهالي بأهمية المشروعات.
٣- زيادة دور صندوق التنمية المحلية لمساعدة المواطنين فى الحصول على قروض لتنفيذ مشروعات التنمية فى المجالات المختلفة.
٤- زيادة دور بنك التنمية والائتمان الزراعي لتيسير القروض المقدمة للمشروعات الخاصة بالمرأة الريفية.
٥- توفير الدولة للأخصائيين في المجالات التنموية المختلفة لمساعدة الأهالي على تفكير وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم مشروعات التنمية.

مقترحات خاصة بالمشاركة الاجتماعية الرسمية :

١- يجب العمل على تطوير المنظمات الموجودة بالريف في كافة الأوجه سواء المباني – الإدارة – المشروعات التي يتم تنفيذها.

٢- الإشراف من قبل الدولة على العملية الانتخابية التي تتم داخل المنظمات المختارة لادلاء المواطنين بأصواتهم.

٣- تنظيم دورات تدريبية مستمدة لأعضاء مجلس الإدارة في المنظمات.

المشاركة السياسية والتنمية

تشهد مصر فى الوقت الراهن تطبيق برامج تنمية مختلفة لكن المجتمعات الريفية لم تشارك فى وضع وتنفيذ هذه البرامج وهى متضررة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً كما أن الثقافة الريفية التى عفى عليها الزمن والاعتقادات القديمة مازالت قوية وسائدة فى المناطق الريفية ولا توجد رؤية لدى الحكومة لتغيرها.

بالاضافة الى ذلك فأن سكان هذه المناطق الذين يشكلون قطاع كبير من السكان يستبعدون من المشاركة فى صنع القرار وهناك عوامل عديدة يرجع اليها هذا الاستبعاد مثل الفقر والجهل واستبداد وإهمال السلطات المختلفة وعدم احترام قدرات الريفيين وانتهاك حقوق الانسان وحقوق المرأة بالاضافة إلى ضعف الاحزاب السياسية والجمعيات الاهلية بسبب القيود المفروضة على إنشائهم ونشاطهم من قبل الجهات الإدارية كما أن مؤسسات الدولة لم تولى اهتمام كافى بتطوير وتحسين أوضاع المناطق الريفية من حيث الرعاية الصحية والتعليمية والخدمات العامة متحججة بضعف الامكانيات وقلة الموارد وفى اعتقادنا أن تطوير وتحسين أوضاع المجتمعات الريفية يكمن فى ضرورة الربط فى كافة برامج التنمية بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الدخل والحقوق المدنية (المشاركة السياسية) ويجب أن لا تستبعد أى برامج اقتصادية او اجتماعية أو سياسية سكان الريف من المشاركة لتفعيل وبلورة أفكار وآليات تدعم قيم المشاركة والتنمية وذلك عبر رسالة أساسية تتعلق بضرورة تحسين

دخول هؤلاء الريفيين وتنظيمهم وتدعيم حقوقهم الانسانية وتعزيز آليات لضمان كفالة هذه الحقوق .

ومنظمات المجتمع المدنى مطالبة أكثر من السلطات بالتعامل مع هذه المشكلات بجدية ليس فقط من جانب رصد انتهاكات حقوق الانسان بل أيضاً لتعزيز المشاركة الكاملة لجميع الريفيين ولا يمكننا ان نتوقع نهوض ديمقراطى حقيقى بالريف أو تنمية الدخل والغذاء والمعيشة دون تعزيز تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية لجميع الريفيين فهناك علاقة لا تنفصل بين التنمية والديمقراطية واستبعاد المجتمعات الريفية من المشاركة السياسية والاقتصادية سوف يقود أى برامج تنموية إلى الفشل لأن سكان الريف هم أكثر من نصف المواطنين كما أنهم يرتبطون بمعظم سكان المدينة ولا يمكن الحديث حول نهضة وتنمية المجتمع ونصف سكانه لا يعرفون القراءة والكتابة.

ومطالبة بدعم ومساندة الريفيين وتطوير قدراتهم وتحسين أوضاعهم وتوعيتهم ليصبحوا مشاركين فعالين فى صنع وتنفيذ القرارات التى تخص مجتمعاتهم لتحسين دخولهم وتنمية مواردهم المحلية وذلك عبر تطبيق برامج تهدف إلى:

- دعم ومساندة المنظمات الريفية والفلاحين وقياداتهم لحل مشاكلهم وتحسين حالة حقوق الانسان فى الريف.
- زيادة الوعى بآليات مناسبة للتغلب على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تعوق تحقيق المشاركة والتنمية فى المجتمعات الريفية من خلال حشد وتعبئة الفلاحين ومؤسسات المجتمع المدنى لازالة هذه المعوقات.

- توعية الفلاحين ومنظمات المجتمع المدنى بالمشكلات المختلفة التى تعيق تنفيذ الحق فى المشاركة والتنمية وتدريبهم على الأطر والآليات لتمكينهم من تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمدنية فى الريف.
- تحسين أوضاع المرأة الريفية ووقف كافة صور التمييز ضدها.
- وقف إساءة معاملة الأطفال وضرورة رعايتهم صحياً وتعليمياً.
- تقوية طرق التعاون والتنسيق بين المجموعات الريفية من خلال تنظيم الحملات والعمل المشترك لتعزيز قيم حقوق الانسان.

إن الفلاحين والمنظمات الريفية يحتاجون للتوعية والتدريب على الآتى:

- الآليات والاطار القانونى المحلي والدولى لحماية حقوق الانسان والتنمية.
- المعوقات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وطرق النهوض بالمجتمعات الريفية .
- توعية وتعزيز حق المشاركة السياسية للشباب والمرأة بالمناطق الريفية.
- بناء القدرات والموارد البشرية والمادية لمنظمات المجتمع المدنى الريفية.
- توصيات المؤتمرات العالمية والاتفاقيات الدولية التى تهتم بقضية الديمقراطية والتنمية والمشاركة.
- دور المنظمات الدولية والحركات الاجتماعية للتعاون لتحقيق وتدعيم حق المشاركة والتنمية.

وهناك بعض المقترحات الخاصة بالتنشئة السياسية أوصت بها إحدى الدراسات المتخصصة ومنها :

١. يجب الاهتمام بالتنشئة السياسية السليمة في المدارس من خلال إعداد المدارس وكذلك الاهتمام بالبرامج المدرسية.

٢. يجب الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية وبالتالي التنشئة السياسية من خلال الأسرة لغرس القيم السليمة البناءة في الأطفال كالمساواة وحب العمل.
٣. يجب أن يكون هناك دوراً واضحاً للتنظيمات السياسية وذلك بفتح قنوات اتصال واضحة في هذا الشأن وأن يشعر الريف بوجود هذه التنظيمات من خلال عائد ملموس تقدمه هذه التنظيمات.
٤. يجب أن يكون هناك إعداد للكوادر من قبل الدولة عن طريق إنشاء معاهد متخصصة في مجال السياسة حيث إنها تعتمد على تنشئة سياسية سليمة.
٥. يجب أن يكون للأحزاب السياسية دوراً واضحاً في خدمة أهل الريف حتى لا يشعر أهل الريف بوجودها ومحاولة تبسيط معلومات عن برنامج الأحزاب بالنسبة للمتعلمين والأميين.
٦. يجب إعادة النظر في علاقة السلطة بالريفيين متمثلة في الشرطة وموظفي الحكومة والقوانين التي تصدر عن الحكومة لإزالة الرواسب النفسية التي تراكمت عبر السنين.
٧. يجب العمل على زيادة درجة التوعية في كافة الميادين بأهمية المشاركة السياسية وذلك عن طريق رفع درجة الثقافة وخصوصاً في المدارس والجامعات.
٨. إعادة النظر في أسلوب الإعداد السياسي.
٩. أن تمارس أجهزة الإعلام توجيهات للمشاركة السياسية السليمة بعيداً عن التعبئة السياسية لمساندة نظام الحكم وتوضيح مشكلات المجتمع بأمانة وطرح الحلول العملية لها.
١٠. إعادة الثقة في العملية الانتخابية والقائمين علي العمل السياسي وأن الممارسة السياسية لا تتم شكلية.

١١. توفير فرص عمل لشباب الريف بعيداً عن العمل الحكومي وعن أي مصدر يهدد موارد رزقهم وبالتالي يؤثر في مشاركتهم في الأمور السياسية.
١٢. تسهيل الإجراءات للمنتخبين عند الإدلاء لأصواتهم.
١٣. توفير أماكن متخصصة للردود على استفسار متعلق بالسياسة أو البرامج الحزبية.

التنمية العمرانية:

يتطلب الأمر تغيير الدعوة من التنمية الريفية للقرى القائمة إلى الدعوة إلى إنشاء وتعمير قرى جديدة توأم فى الظهير الصحراوى للقرى القائمة والعمل على إمتصاص الفائض السكانى من القرى القائمة إلى القرى الجديدة والعمل على الحد من الزيادة السكانية والكتل العمرانية على الأراضى الزراعية وذلك يتطلب وجود خطة متوازنة ومتكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والإستيطان البشرى والخدمى والصناعى والزراعى فى القرى الجديدة لتتواكب وتتوافق مع توفير عوامل الطرد والإرسال فى القرى القائمة.

وتنمية القرى الجديدة التوأم فى الظهير الصحراوى تتمشى مع الإستراتيجية القومية للدولة التى تهدف إلى إعادة توزيع وتوطين السكان والخروج بهم خارج الوادى الضيق والدلتا إلى المناطق الصحراوية كما أن الإستثمارات التى تحتاجها عمليات تعمير وتنمية القرى الجديدة وإن كانت كبيرة فى البداية ، إلا أنها سوف تكون ذات عائد إقتصادى مجزى على المدى البعيد كما أنها سوف تخلق محاور جديدة للتنمية فى المنطقة ويمكن أن يكون الأساس الإقتصادى للقرى الجديدة هو الصناعات الخفيفة التى تتكامل مع إحتياجات القرى القائمة أو

إستصلاح الأراضى أو مزارع حيوانية أو أى أنشطة تحتاجها القرى القائمة ولكن يتعذر تنفيذها هناك لقلة الأرض الصالحة للبناء كما يمكن أن يكون الأساس الإقتصادى للقرى الجديدة هو التعدين أو السياحة أو أن تكون ذات طبيعة علمية بإعتمادها على وجود جامعة إقليمية أو معاهد متخصصة بها ويستلزم الأمر توفير سبل الإتصال والإرتباط الإقتصادى بين القرى القائمة والقرى الجديدة التوأم للمساعدة فى إنجاح القرى الجديدة وإعطائها الدفعة اللازمة فى البداية تمهيداً لإستقلالها فى المستقبل .

كما أن إيجاد خطة متوازنة ومتكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والإستيطان فى القرى الجديدة مع عوامل التهجير والإرسال فى القرى القائمة يتطلب تحديد شكل أليات تنفيذ عملية التهجير وعملية الإستيطان وذلك من خلال إنشاء جهاز إدارى مستقل له حرية إتخاذ القرارات ويعمل على المستوى المحلى للقرية ويعمل بأسلوب الإدارة بالأهداف ويتكون هذا الجهاز الإدارى من إدارتين رئيسيتين هما الإدارة العامة للتهجير والإرسال والإدارة العامة للإستيطان والإستقبال وتعمل الإدارة العامة الأولى فى نطاق القرية القائمة أما الإدارة الثانية فتعمل فى نطاق القرية الجديدة التوأم .

وتختص إدارة التهجير والإرسال بعمل مسح عمرانى وإجتماعي وإقتصادي للقرية القائمة تمهيداً لتحديد المناطق السكنية التى سوف تزال لسوء حالتها وتحديد أفراد المجتمع المستهدف نقلهم وإعادة توطينهم فى القرى الجديدة مع تحديد خصائصهم الإجتماعية وقدراتهم المادية ووظائفهم مع إستبعاد العمالة الزراعية لحاجة القرية القائمة لهم وبعد ذلك يتم إجراء برامج توعية وتدريب للسكان قبل إعادة توطينهم كما تقوم الإدارة بتيسير سبل إعادة التوطين بما فى

ذلك الإجراءات الإدارية وإستخراج تراخيص البناء وتخصيص الأراضى لهم فى القرية الجديدة مع العمل على إيجاد وسائل للربط والمواصلات السهلة بين القريتين كما تختص إدارة التهجير والإرسال بإيجاد عوامل للتهجير من المنطقة مثل زيادة الرسوم والضرائب فى حدود ما يسمح به القانون مع عدم إعتماد أى إستثمارات لتنمية المنطقة فى المرحلة الأولى مع زيادة الغرامات على المخالفين بالبناء على الأرض الزراعية أما فى المراحل الأخيرة من التنمية المتكاملة وبعد الإنتهاء من عمليات تعمير وتنمية القرى التوأم الجديدة فى الظهير الصحراوى فتختص إدارة التهجير والإرسال بالقيام بعمليات الإرتقاء بالبيئة العمرانية والإجتماعية والإقتصادية للقرى القائمة بالأسلوب التقليدى .

تحديات التنمية بالريف المصري[1]

ترتب علي هذا التطور التاريخي نشأة نوع من العداء بين الحكومات والفلاحين الزم القرويون الخوف والسلبية وسيطرت عليهم أفكار التفرقة بين مالهم ومال الحكومة واعتبروا مال الحكومة سايب وتطورت هذه الأفكار وارتبطت بأعمال حديثة اعتبرها المؤرخون استمرارا لنظام السخرة في استخدام القرويين لتنفيذ المشروعات الكبري ومنها علي سبيل المثال حفر قناة السويس علي ما أتت به لمصر من خير كبير.

واستمرت الأوضاع حتي جاءت ثورة يوليو١٩٥٢ وحررت الفلاح المصري من قهر الإقطاع والسخرة وصدرت قوانين الإصلاح الزراعي وتحول المستأجرون إلي ملاك، كما كان لمجانية التعليم التي تبنتها الثورة تأثيرا مباشرا

(١)عن مقال طويل لد. مغاوري شحاته دياب منشور على النت - بتصرف

حيث أعطيت الفرصة لأبناء الفلاحين والعمال للتعليم كما أتيحت فرص العمل الحكومي وبدأت خريطة الريف المصري في التغيير بما أضيف عليها من محطات لتوليد الطاقة الكهربية وما أنشيء من مصانع لتصنيع المنتجات الزراعية وتعبئتها وتغليفها وغيرها من صناعات كذلك أتاحت الثورة نشر الثقافة وازدياد الوعي وتعددت وسائل وأجهزة الإعلام ولقد كان المتوقع أن يكون عائد ما أحدثته الثورة من تغييرات أكثر إيجابية غير أن هذه الاضافات المهمة لم تحدث التطوير المنشود للريف المصري بل أحدثت ظاهرات سلبية منها الهجرة من الريف إلي القاهرة أو الإسكندرية أو عواصم المحافظات كما برزت ظواهر أخري منها ممارسة سلوكيات وعادات أبعدت الريفيين كثيرا عن تقاليدهم الراسخة المتمثلة في حب العمل وارتباطهم بأرضهم واهتمامهم بإنتاجهم الحيواني والزراعي وانصراف الكثير منهم إلي شراء احتياجاته الغذائية بدلاً من إنتاجها وقد انعكس ذلك علي النواحي الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية في الريف المصري.

لقد توالت الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية بالجامعات ومراكز البحوث في محاولة لايجاد تبرير لهذا التطور البطيء في نمو الريف بل وبروز ظواهر سلبية لاتتفق مع محاولات التحديث والمعاصرة في آليات الإنتاج وتحسين جودة الحياة وانتشار المدارس والجامعات وشبكات البث التليفزيوني والإذاعي واختلفت الآراء حول الأسباب التي جعلت من التطوير والتحديث متناسبا مع الجهد المبذول وإن اتفقت جميع الآراء علي أن تطور الريف لم يك بالسرعة المتوقعة.

وفي خضم البحث عن تفسير لهذه الظواهر والبحث عن حلول لها كانت هزيمة يونيو١٩٦٧ وبرزت الظواهر السلبية المصاحبة للهزيمة واختلفت المعايير

الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية علي مدار سنوات الهزيمة وما صاحبها من تقشف هو سمة اقتصاد الحرب وأضيفت تراكمات إلي الظواهر السلبية ساعدت علي مزيد من البطء في الاستجابة لمحاولات التنمية في الريف والحضر علي حد سواء.

وفي أعقاب انتصار أكتوبر١٩٧٣ بدأت صحوة جديدة أعقبتها تغييرات شاملة علي هيكل المجتمع المصري ريفه وحضره أيضا وتطورت مشروعات البنية الأساسية وبدء مد جديد لنهضة شاملة في المال والاقتصاد في الخدمات والإنتاج وآلياته ونظمه في توافق مع بروز ظاهرات جديدة علي مستوي العالم مثل ظاهرة العولمة والتوجه للاقتصاد الحر وتحول العالم إلي قرية صغيرة تظللها ثورة المعلومات والاتصالات والتكتلات الاقتصادية الكبري وبروز المنافسة كأحد أهم الوسائل التي تتحكم في الاقتصاد العالمي وحسم توجه الدول نحو التنمية فلا مجال لغير الإجادة ولافرصة للمتقاعسين عن تحقيق النهضة بمفهوم السيادة للأجود وأصبح واضحاً أن هناك تحديات كبيرة تواجه التنمية في دول العالم الثالث ومن بينها مصر، كما أصبح واضحاً أيضاً أن هناك تحديات كبيرة تواجه التنمية داخل مصر في مواءمة بين تنمية الريف والحضر فالريف في مصر أسوأ حالاً إذا ماقورن بالحضر علي ما يعانيه من مشكلات ومعضلات ولعل أهم هذه التحديات علي المستوي المحلي هو الفرق الشاسع بين مقومات الحياة في الريف ومقومات الحياة في المدينة واستمرار دوافع الهجرة نحو المدينة حيث فرص العمل ووسائل الراحة والخدمات ووجود مظاهر الإبهار للقرويين التي تجذبهم تجاه المدينة

لقد دفع الفرق بين أوضاع الريف والحضر في مصر الحكومات المتعاقبة لمحاولة

التحرك لتقريب هذا الفرق خاصة بعد أن تحسنت أوضاع الاقتصاد المصري بعد نصر أكتوبر١٩٧٣وقد تمثل الاهتمام بأوضاع الريف المصري في إقامة المشروعات واتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها:-

١. تدعيم سلطة الإدارة المحلية وتوسيع دائرة المشاركة في المجالس واللجان ودعم جمعيات النشاط الأهلي.
٢. التوسع في مشروعات البنية الأساسية وعلي وجه الخصوص تدعيم شبكات الكهرباء وشبكات مياه الشرب وشبكات الطرق والصرف الزراعي والصرف الصحي وغيرها في إطار المتاح من الإعتمادات المالية.
٣. التوسع في تقديم الخدمات المساعدة علي زيادة الإنتاج الزراعي واتباع أساليب حديثة في الزراعة وإدخال نظم الميكنة والهندسة الوراثية في مجالات تحسين السلالات النباتية والحيوانية.
٤. التوسع في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعات الإقليمية والمعاهد وما يرتبط بها من خدمات.
٥. التوسع في تقديم الخدمات الصحية بإنشاء المستشفيات والوحدات الصحية الريفية وتطوير القائم منها.
٦. التوسع في مجال الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي والمعاشي للبسطاء والمعدمين من الفلاحين والعمال.
٧. التوسع في إنشاء محطات الإرسال الإذاعي والتليفزيوني وشبكات الاستقبال والتوسع في إنشاء نظم الاتصال المساعدة علي تخطي الحواجز والمسافات واختصار الزمن وإتاحة رؤية العالم من أحد أركان منزل ريفي أو مقهي قروي وأصبح الدش والمحمول في متناول الجميع.

٨. إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لعلاقة الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية.
٩. التوسع في مشروعات استصلاح الأراضي وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة وتمليك الأراضي الزراعية المستصلحة لشباب الخريجين.

وللمرة الثانية كانت الاستجابة للتحديث والمعاصرة في الريف المصري بطيئة وغير متلاءمة مع الجهد الذي تبذله الحكومة في تنمية الريف المصري ولقد برزت حالة جديدة يمكن أن نطلق عليها أريفه المدن أو مدينة الريف وأهم سمات هذه الحالة هو ظهور سلوكيات وتصرفات وعشوائيات أمسكت بتلابيب المدينة وأثرت علي محاولة تطويرها وفي نفس الوقت قلت أوضاع الريف في اتجاهات متناقضة تغلب عليها محاولات تقليد الريفيين سلوك سكان الحضر فلم يصبحوا حضرا ولم يمسوا قرويين وباتوا لا هذا ولاذاك وتأثرت كل من المدينة والقرية بذلك وفقدت كلتاهما مميزاتها أو كادت تفقدها مظهراً وجوهراً ثقافة وسلوكا وانعكس ذلك كله علي خطط التنمية.

ان الدراسة المتأنية لمحاولات التحديث والمعاصرة في تنمية الريف المصري ومدي الاستجابة لهذه المحاولات توضح أن هناك العديد من العوامل التي أوجدت هذا الوضع ومنها:-

١. قصور التخطيط وعجز التمويل عن النهوض بأعباء التحديث والمعاصرة لضخامتها بل إن بعض هذه الخطط غير متفق عليه ولا أحد يدري مصدرها أو منشأها فهناك التكرار والبطء وضعف القدرة علي متابعة برامج تنفيذ الخطط.
٢. الفوضي المعمارية الموروثة جغرافياً وتاريخياً واضطرار الدولة لتكريس العشوائية لعجز مواردها عن إنشاء بدائل لهذا العشوائيات وعدم وجود

تمويل أو علي الأصح وجود تمويل محدود لحلول جزئية لا تلاحق سرعة إقامة العشوائيات والمناطق غير المخططة فازدادت هذه العشوائيات واتسعت علي خريطة مصر خاصة علي هامش الحيز العمراني للمدن الكبري بل والقري وارتبط النمو السرطاني لهذه العشوائيات بمواسم خاصة مثل مواسم الانتخابات للمجالس النيابية أو الإدارة المحلية حيث لجأت الحكومات المتعاقبة للصمت إزاء إنشاء العشوائيات أثناء هذه المواسم.

٣. عدم تطبيق التشريعات الملزمة باحترام الحيز العمراني للقري لوقف الاعتداء العشوائي علي المناطق المزروعة بسبب زيادة احتياجات المواطنين للسكن في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

٤. عدم جدية برامج تحديث الريف المصري وتعديل السياسات والتوجهات وعدم التكامل بين الهيئات العاملة في مجال تنمية الريف المصري واختلاط المفاهيم في توزيع الادوار بين الفئات المطالبة بتطوير الريف وتنمية وعدم موضوعية البرامج المتاح لها موارد وعدم وجود ترتيب وأضح للأولويات والاهتمام بعلاج الاعراض دون علاج المسببات والاكتفاء بالحلول الشكلية والاستعراضية علي حساب الحلول الجذرية.

٥. الاختلاف علي دور المرأة الريفية والانصراف إلي المطالبة بالحقوق دون القيام بعمل جاد في مجال الواجبات وتعظيم قيمة العمل بدلا من التمادي في المطالبة بالتحرر وفقط.

٦. شيوع النظرة المادية وانحسار قيمة العمل العام والتطوعي دون النظر إلي من يدفع ومن أين تكون الموارد؟

٧. انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب وتأخر سن الزواج وما يترتب علي ذلك من مشاكل اجتماعية ونفسية.

ولأن مصر في تحد حضاري مع معوقات التنمية بشكل عام ومعوقات تنمية الريف المصري علي وجه الخصوص فإن ثمة حلولاً فورية وجادة لابد أن تكون محل نظر أمام المخططين والممولين والمتقدمين والمستفيدين يأتي علي رأسها:

١. أننا لابد ان نقفز علي سلبياتنا وان نفك طلاسم معوقاتنا سواء تلك القيود المتعلقة بالموارد البشرية علي مستوي الدولة وعلي مستوي الأجهزة التعليمية والبحثية ومنها تلك المتعلقة بكيفية الاستثمار الفعلي في مجال تنمية الريف المصري ومحاصرة قضية البطالة بين شباب الريف وملاحقة الظواهر السلبية الناتجة عن الفهم النفسي للشباب.

٢. وضع سياسة واضحة لتنمية الريف المصري تعتمد علي أسس موضوعية لاختيار مجموعات البدائل المناسبة لظروف الريف المصري وبما يساعد علي احداث التنمية الشاملة اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ان اختيار المجالات التكنولوجية المناسبة للريف المصري هو أهم الملامح المطلوب توافرها في إطار السياسة التكنولوجية المرجوة لمصر.

٣. إنشاء تنظيم كفء وفعال يساعد علي تحقيق أهداف التغير التكنولوجي المطلوب والذي يضع الريف المصري علي مسار التحديث والمعاصرة إن وجود هذا التنظيم المرن والواعي ضرورة اساسية للتنمية التكنولوجية عموما وبالريف المصري خاصة.

٤. حصر الموارد الطبيعية المصرية خاصة بالريف المصري وتقييمها تقييما موضوعيا منطقيا وينطبق ذلك علي ثروات مصر النباتية والحيوانية والمائية ومصادر الطاقة فمازالت موارد كثيرة في الريف المصري تحتاج إلي تقييم دقيق فبعضه مبالغ فيه وبعضه الآخر لم يعط قدره.

٥. وضع مخطط واضح لاحتياجاتنا خاصة الاحتياجات اللازمة لتنمية الريف المصري إذ قد يتم ادخال وسائل انتاج تكنولوجية أو خدمات تكنولوجية لاتتناسب مع واقع الريف المصري ومن ثم لا تحقق الأهداف المرجوة لتنميته.

٦. التنسيق بين الهيئات والمؤسسات والمراكز البحثية العاملة في مجال تنمية الريف المصري واستغلال الاسهامات الأجنبية والاسهامات المحلية في هذا المجال خاصة ما يخصص للصندوق الاجتماعي وبرنامج التنمية شروق والاعتماد علي التنمية بالمشروعات الصغيرة التي تعتمد علي الموارد المحلية وتعظيم قيمة العمل اليدوي والصناعات الريفية.

٧. بدء برامج تنمية القوي البشرية في مصر والاهتمام بوسائل التحديث والاستنارة كالتعليم والثقافة والبحث العلمي في مطلع قرن جديد يتسم بظواهر الكونية أو العالمية وتحدي الحضارات وصراع الثقافات وغيره.. ويتطلب ذلك إعادة صياغة نمط الحياة بالريف المصري مع الحفاظ علي القيم والتقاليد الدينية التي تميزه وابراز قيمة دور المرأة الريفية باعتبارها شريكا في صنع التنمية والتقدم.

٨. إعادة إنشاء البنية التحتية للريف المصري علي اسس عصرية باعتبار ان هذه البنية هي الركيزة الأولي لتنمية الريف المصري معماريا وحضاريا ويتطلب ذلك مراجعة شاملة لعمارة القري والمدن الريفية.

٩. التعرض العلمي للمشكلات الاجتماعية والنفسية التي تأثر بها شباب الريف وشاباته وتأخر سن الزواج وانتشار البطالة وتلافي آثار هذه الأوضاع.

١٠. تنفيذ المشروعات القومية العملاقة التي تمثل بشائر إعادة صياغة خريطة جديدة لمصر في بدايات القرن الحادي والعشرين وهي أول محاولة مباشرة

وكبري لاقتحام٩٦٪ من مساحة مصر وإخضاعها للتنمية والتعمير وتغير خريطة مصر من مجرد خط متعرج ينتهي بفرعين يضمان الدلتا إلي خريطة لدولة مأهولة شمالها وجنوبها وشرقها وغربها في توازن جغرافي وبيئي علي أسس عصرية مشروعات كبري تستهدف في المقام الأول إيجاد فرص للاستثمار وفرص للعمل، رؤية جديدة جادة تحقق مطلبا ضرورياً لشعب ضاق به وادي النيل والدلتا ولم يعد له مخرج إلا التوجه نحو الصحراء لاستغلال ثرواتها وإخضاعها لصالحه باسلوب علمي وفني وخبرات متخصصة. وعن تمويله يؤكد مديره أنه يتلقي دعما من جهات أمريكية، ولا يجد أي مشكلة في ذلك وهو يقول: أنا علي استعداد لأخذ تمويل من أي جهة، بمعني أنني أستفيد من ورائهم بشرط ألا تكون هناك إملاءات معينة علي طريقة العمل ويهتم المركز مستقبلا بقضية التمكين أي مساعدة الفلاحين والعمال علي الدفاع عن قضاياهم بأنفسهم.

obeikandl.com